مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الطليعة

التاريخ : ١٩٧١/٧

الاتحاد الاشتراكى

هل يقنن بالدستور ؟

طارق البشرى

١٥٤٩٤

يبدو

أن من أهم النقط المتعلقة بالدستور الدائم الذى يجرى اعداده الان ، مناقشة هل ينص على الاتحاد لاشتراكى فى صلب الدستور أم لا · واذا نص عليه فهل يكتفى فى ذلك بالاشارة الى وجوده والاطار العام لوظيفته ، أم تفرد له احكام تفصيلية تحدد وظيفته وطريقة تكوينه وعلاقاته بالمؤسسات والاجهزة الاخرى . ويستوجب هذا الامر مناقشة واسعة تتفق مع الاهمية الحيوية له .

وثمة نقطتان ينبغى الاشارة اليهما لرسم نطاق المناقشة فى هذه المسألة. **اولاهما** ،ان المناقشة لا تتعلق ولا تمس مبدأ وجود الاتحاد الاشتراكى كصيغة للنشاط السياسى الشعبى ، فهو بهذه المثابة صيغة لا يبدو حتى الان أن اتجاها من الاتجاهات السياسية المؤثرة يطرحها للمراجعة الاساسية **وثانيتهما** أن الدستور الذى يجرى اعداده هو الدستور الدائم المقدر بأن يحدد مقومات المجتمع ويبنى مؤسسات الحكم فيه الى زمن لا يدرك البصر مداه · ويجب باعتبار هذا الدوام أن يكون الدستور أقرب الى المرونة وأبعد عن الجمود وأشمل لعناصر الاستقرار بحيث تستوعب مبادئه ومؤسساته حركة التطور والتغير الاجتماعى والسياسى فى المستقبل · وينتهى هذا المقال الى ترجيح القول بألا يتضمن الدستور أحكاما تتعلق بالاتحاد الاشتراكى لانه كتنظيم شعبى ينتمى الى نوع من المؤسسات لا يجب أن تختلط بمؤسسات الحكم التى تنظمها الدساتير · وذلك على خلاف ما ورد بالدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ وما أيدته اتجاهات سابقة كثيرة ·

لقد بدأ تكوين الاتحاد الاشتراكى باعتباره التنظيم السياسى الشعبى الذى يمكن أن يضم قوى الشعب العاملة ويمثل تحالفها · وحدد الميثاق قوى الشعب العاملة بأنها الفلاحون والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفون والجنود كما وصف الميثاق الاتحاد الاشتراكى بأنه تحالف الشعب العامل كله ، وانه السلطة الممثلة للشعب · وذكر أنه ليس حزبا لان الحزب يمثل مصالح طبقية ضيقة وليس جبهة لان الجبهة تحالف أحزاب · ثم جاء

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

دستور ١٩٦٤ فى مادته الثالثة ينص « ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ·· هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب»

والجدير بالذكر انه فى بدايات ١٩٦٧ اعلن عن اعداد الدستور الدائم ، وشكلت لذلك لجنة فى مجلس الامة بدأت عملها بالاستماع لاراء المواطنين وأهل الرأى من كافة الاتجاهات ، واستوفت خلال الشهور الاولى من العام استطلاع الرأى حول المقومات السياسية والاقتصادية ، ثم عاجلتها النكسة فوقف عملها فيما وقف بسبب الحرب . وحفظت محاضر هذه الجلسات خلاصة معبرة عن وجهات النظر المختلفة وقتها بالنسبة لطبيعة الاتحاد الاشتراكى ووظيفته ·

اتجه التيار الغالب وقتها الى فكرة أن الاتحاد الاشتراكى سلطة ، فقيل انه سلطة الشعب ، أى السلطة الممثلة لسيادة الشعب ، وقيل انه السلطة العليا فوق السلطات الاخرى ، وقيل بل هو السلطة الوحيدة وليست السلطات الاخرى الا جزءا منه · وقيل فى تفسير ذلك انه الشعب ذاته ممثلا فى قواه العاملة ، أو هو المعنى السياسى للشعب ، وقيل انه الشعب مجسدا فى تنظيمات متصاعدة فى بناء هرمى ، كما قيل ان تحالف قوى الشعب يساوى « الشعب سياسيا » وأن هذا التحالف لا يمكن أن يتصور الا فى اطار التنظيم العضوى الذى يحمل ارادته وهو الاتحاد الاشتراكى ·

وأيا كان المنطلق النظرى لهذا الاتجاه فى تحديده الطبيعة الدستورية للاتحاد ، وهل هو تجسيد للشعب أو الشعب ممثلا، وهل هو سلطة وحيدة أم سلطة عليا ، وهل هو سلطة شعبية أم سلطة سيادة أم سلطة حكم وهل هو فوق الدستور أو فى مستواه.فقد اتفق انصار هذا الاتجاه على أن يكون للاتحاد الاشتراكى التوجيه والرقابة والاشراف على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وذلك على أساس سلطات محددة تتمثل ـ من خلال الامثلة الكثيرة التى ذكرت ـ فيما يلى :

ـ يكون للاتحاد وحده اختيار رئيس الدولة وقائدها ·

١٥٤٩٦

ـ يكون له وحده اختيار الوزراء واعضاء الحكومة ويشترط أن يكونوا أعضاء عاملين فيه ٠

ويكون له حق اسقاط الوزارة واسقاط الوزراء ٠ ويكون للجنته المركزية مساءلة الوزارة وطرح الثقة بها ـ يكون له وحده الترشيح لعضوية مجلس الامة ويشترط أن يكون أعضاء المجلس أعضاء عاملين فيه . ويكون له حق اسقاط عضوية عضو مجلس الامة ٠ ويعتبر مجلس الامة جزءا منه يمثل هيئة برلمانية له ٠ ويكون له حق حل المجلس ،ومساءلة المجلس وطرح الثقة به ٠

وقد عارض البعض وقتها هذا الاتجاه ٠ وقيل فى ذلك ان التصور السابق لطبيعة الاتحاد وسلطاته يعنى تركيز السلطة مما يأباه مبدأ جماعية القيادة ٠ وأن استئثار الاتحاد باختيار أعضاء مجلس الامة لا يخلو من تحكم لان الدور السياسى الطبيعى للاتحاد يقع خارج نطاق أجهزة الحكم ٠ وأن اندماج السلطات أمر لا يؤمن أثره الضار على الحرية ٠

والحاصل ان كان الاتجاه السياسى الغالب وقتها ، يصدر فى بعض دوافعه عن الاحساس القوى المتفائل فى مستقبل التطور من خلال نشاط الاتحاد الاشتراكى ، ويثق فى نجاح صيغة العمل السياسى التى طرحت ٠ وظن كثير من ذوى الرأى أن مستقبل الاشتراكية والتطور التقدمى والتنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخول ، هذا المستقبل مرتبط أشد الارتباط بما يتاح للقيادات الثورية من امكانيات طليقة وبما يعطى للاتحاد الاشتراكى من سلطات غير محدودة ٠ ونظر الى الاتحاد على أنه مؤسسة جديدة تبنيها القيادة السياسية لتخوض بها معارك التقدم والتجديد ٠ لذلك لم تستطع الاصوات التى حذرت من اندماج السلطات أن تعبر عن نفسها فى وضوح وثقة ولا أن تلفت الانتباه بشكل فعال الا فى نطاق محدود ٠

ثم جاءت أحداث النكسة وانكشف بعدها ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى وحد ذلك من موجة التفاؤل التى كانت سائدة بشأن مدى صلاحية الابنية التنظيمية التى كانت قائمة لضمان التقدم للمجتمع أو الحرية للفرد ٠ ولعل احداث فبراير ١٩٦٨ وبيان ٣٠ مارس كانا المظهر الشعبى

والرسمى لمدى الاستجابة لهذا الشعور • وكان المقدر أن تكون ضخامة الدرس المستفاد على قدر فداحة الثمن المهرق • والمهم فى نطاق التنظيم الدستورى أن تستفاد الدلالتان الاتيتان :

أولا : ان عدم الاعتراف بمبدأ توزيع السلطة ، والاخذ بمبدأ تركيز السلطات وجمع أوجه النشاط العام وادماج التشريع فى التنفيذ فى الرقابة ، قد ادى ذلك كله الى نمو الوجود الذاتى للجهاز الذى يتولى الحكم واستيعابه الوظائف المختلفة للدولة وانغلاق هذا الجهاز على نفسه لتستبد به ذاتيته • ولا شك أن مهام الدولة من الثقل والجسامة بحيث لا يستطيع جهاز أو فرد أن يقوم باعبائها على نحو رشيد • وقد أدى ذلك الى تفتت العمل العام بين عدة أجهزة يملك كل منها امكانيات الممارسة الكاملة للعمل العام ، اصدارا للقرارات وتنفيذا لها وانعزالا عن مجالات الرقابة الفعالة ، أى انقسام الجهاز الحاكم الى عدة أجهزة تتكون على صورته من حيث امتلاك كل منها القدرة الكاملة على ممارسة العمل العام بكافة نواحيه وبغير تخصص ولا توزيع رشيد للسلطة فصارت أجهزة متنافسة يطلب كل منها المزيد من السيطرة وتصدر فى تنافسها عن الدوافع الذاتية لها وتملك من سلطات العمل قدرا غير محدد • وحلت العلاقات الشخصية والمواقف الفردية محل التكوينات الموضوعية فى أى جهاز واعتبر كل منها مركز قوة •

والحل الامثل لهذه المشكلة من الناحية التنظيمية هو توزيع السلطة بين مؤسسات الدولة **والسلطات** التشريعية والتنفيذيه والقضائية بحيث لا تملك مؤسسة أو جهاز وحده صلاحية ممارسة العمل تشريعا وتنفيذا • **ثانيا :** لابد لاى نظام سياسى من أن تكون لديه القدرة على تصحيح أوضاعه ، سواء فيما يرسمه من سياسات أو فيما ينفذه من هذه السياسات . ويكون النظام اكفأ فى عمله وأقدر على الاستقرار بقدر ما يستطيع أن يبنى قنواته التنظيمية بحيث يتمكن من تصحيح أوضاعه تباعا على وجه يكفله الانسياب العادى الهادىء للامور بغير أن يعانى من تقلصات البتر والهدم • ويجب الاعتراف الى أن مبدأ وجود المعارضة يكاد يصل الى درجة الحتميات السياسية

فى ادارة الشئون العامة · وليست المشكلة فى وجود المعارضة أو عدم وجودها ، ولكن مشكلة أى نظام هى فى نوع المعارضة التى تقوم ازاءه · ولا شك أن أى نظام يمنع بمايملك من وسائل السلطة كلها أية معارضة تقصد هدمه أو تتجه الى دعاماته الاساسية ولكن أساليب المنع تختلف بين الرشد والانضباط والالتزام بالقواعد القانونية الضامنة للحريات العامة والفردية وبين العشوائية وعدم الالتزام بهذه القواعد · على أن مما يقصد بالمعارضة فى هذا السياق هو المعارضة التى تتعلق بتصحيح الاوضاع السياسية المنفذة فى أطار النظام الاجتماعى القائم أو المستهدف · وهذه المعارضة تكون قادرة على التصحيح الهادىء الفعال بقدر ما ينجح النظام السياسى فى الاعتراف بوجودها ،ورسم القنوات التى تمكنها من الانسياب الهادىء والفعال فى نفس الوقت · اما اذا سدت فى وجهها السبل فلن يكون فى المجتمع الا نوع واحد من المعارضة يأتى من خارج اطار النظام القائم · ومن جهة ثانية تستطيع مراكز القوى فى تنافسها أن تصادرها لمصلحتها وكل ذلك ناتج عن دمج السلطات وتركيزها ·

من خلال هذين الاعتبارين ينبغى النظر الى وضع الاتحاد الاشتراكى كمؤسسة من مؤسسات الدستور ، وفى هذا الصدد ينبغى مراعاة الاعتبارات الاتية :

أولا ـ المهمة الاساسية للدستور هى تنظيم سلطات الدولة ومؤسسات الحكم من حيث طريقة التكوين ونوع الوظائف ورسم العلاقات · وبجوار هذه المهمة الاساسية تأتى الاحكام المتعلقة بالمبادىء العامة والمقومات الاساسية للمجتمع وحقوق الافراد .

والاتحاد الاشتراكى فى الاساس تنظيم شعبى وظيفته الاساسية والوحيدة تستمد من كونه مؤسسة جماهيرية غير رسمية اى تنظيم شعبى مختلف تماما عن مؤسسات السلطة · واذا لم يكن الاتحاد حزبا لان الحزب يعبر عن مصالح طبقة واحدة ؛ واذا لم يكن جبهة لانها تعبر عن تحالف أحزاب ، فهو أيا كان وضعه وتعريفه ينتمى الى هذه الفصيلة من المؤسسات التى تنشط بين

الجماهير لتنصر خطا سياسيا معينا وتفرز القيادات الصالحة وتقود الجماهير · ولا يكون له صلة بمؤسسات الحكم الا من خلال نشاطه الجماهيرى ونفوذه بينهم دون أن تكون له صلة مباشرة او نفوذ ادارى مباشر على مؤسسات الحكم ·

ثانيا ـ اذا قيل ان الاتحاد الاشتراكى سلطة أعلى من السلطات الاخرى فهذا يعود بنا الى تركز السلطة فى جهاز واحد يمارس نشاطه من خلال سيطرته المباشرة على مؤسسات الحكم لا من خلال الاحتكاك بالجماهير · واذا قيل انه سلطة من بين السلطات الاخرى ، ولكنه يجمع بين كونه سلطة وكونه مؤسسة شعبية ، فان ذلك يعنى بالحتم هيمنته المباشرة والفعلية على كافة المؤسسات الاخرى ، ويعنى استيعابه لوظائف المؤسسات الاخرى بدعوى تجسيده للارادة الشعبية ، وبوصفه سلطة يملك حق التقرير والتنفيذ من خلال الاجهزة الاخرى · وبهذا تختلط الوظيفتان ويصبح علاقته بالجماهير كعلاقة الحاكم بالمحكوم مادام يملك ازاءها من خلال مؤسسات الحكم ووسائل السلطة المادية · واذا قيل انه ليس من مؤسسات الحكم فالواجب أن يعترف به كتنظيم شعبى صرف يكون نشاطه وتنظيمه خارج نطاق التنظيم الدستورى لمؤسسات السلطة ·

ثالثا ـ من اهم ما يكسب التنظيم الشعبى حيويته ان يكون ابنا للشعب او لبعض طبقاته يستمد منهم نفوذه لا أن يسبغ على بعض افرادهم نفوذا يستمده من سلطات الحكم ، أو من كونه يملك وسائل هذه السلطات. ومن اهم العوامل فى ذلك أن يكون للفرد الحرية الكاملة فى أن ينضم اليه أولا ، فتكون علاقته باعضائه علاقة ثقة وايمان فقط بغير ضغط أو قهر ، ولا يكفل هذا الوضع الا أن تكون العضوية فيه غير مرتبطة من الناحية القانونية بحق الفرد فى شغل اية وظيفة او الترشيح لعضوية اى مجلس ، ومن ناحية اخرى فلا شك ان لاى تنظيم الحرية فى قبول أو رفض انضمام اى فرد اليه طبقا للتوصيف السياسى الذى يضعه كشروط لعضويته · وهذه الحرية بوجهيها السابقين تعنى تنحية كاملة من الناحية القانونية لفكرة أن يكون التنظيم « تجسيدا » للشعب او ممثلا له بالضرورة والتعريف · وغاية ما يقال انه

يعبر عن أعضائه ويزداد نفوذه بقدر الانضمام اليه وبقدر نشاطه بين الجماهير وقيادته الفعلية لهم تعبيرا عن مصالحهم · وهذا فارق هام يميز بينه وبين مؤسسات الحكم ، خاصة المؤسسات التى تشكل بطريق الانتخاب · لان مؤسسات الحكم ملك للشعب كله بالتعريف التقليدى لهـذا المفهوم ، وليست ـ قانونا ـ وتفاعل تنظيم معين · وليس من المفيد للجماهير ولا للتنظيم الشعبى ولا لمؤسسات الحكم أن تطمس الفوارق بينها لتستوعب كلها فى كيان واحد يكون هو الشعب والسلطة والتنظيم · فان ذلك يهدم التوزيع الواجب والتخصص اللازم فى مؤسسات الحكم ، ويجعل الجماهير محكومة بالتنظيم لا مقودة به ، ويفتح أبواب التنظيم للعناصر غير الصالحة التى تهرول اليه بغية تحقيق النفع الذاتى أو الاحتماء من سطوته ·

وينبغى ألا يكون للتنظيم الشعبى نفوذ على سلطات الحكم الا من خلال الجماهير ، اى بوساطة نشاطه بينهم وتحريكه لهم وقدرته على الحصول على ثقتهم بالنزوع الحر لهم وبالاقتناع وحده ، فيدفعونه هم الى مصاف السلطة · أما أن يكون للتنظيم الشعبى الحق فى سحب عضوية عضو المجلس النيابى او النقابة او التعاونية او شاغل الوظيفة ، فهذا لن يعنى الا الهيمنة الادارية على مؤسسات الحكم ، ولن يعنى الا مصادرة ارادة الجماهير بالقدرة على اسقاط عضوية من يظفر بثقتها . وتصبح عضوية التنظيم هنا بمثابة حقوق الجنسية للمواطن ، ولكنها تفتقد الضمانات التى تقررها القوانين لحقوق الجنسية .

وما دام أن الاتحاد الاشتراكى تنظيم شعبى ، فلا ينبغى أن يكون أمامه فى أية حركة وأى نشاط ، الا أن يمر دائما وبغير توقف فى الطريق الطويل ، طريق الجماهير بالمعنى الملموس والمحسوس للجماهير وبالمفهوم التقليدى لها ، وبصرف النظر عن أى وصف صورى له وعن أى مبدأ يماثل مبدأ التفويض الالهى القديم ؟ أو التجسيد الشعبى الحديث .

رابعا : ان اعتبار الاتحاد الاشتراكى من السلطات، لا يعنى فقط سيطرته المنفردة على غيره من المؤسسات · ولكنه يعنى أيضا الاعتراف بهذه

السيطرة لمؤسسة لم تقنن تقنينا كاملا بالدستور ٠ وبيان ذلك انه توجد تقاليد وتجارب دستورية عديدة فى مصر وفى الخارج ـ تمكن من صياغة اى من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على الوجه الذى يمكن من ضبط عملها على اكمل وجه مستطاع ، وعلى أقل تقدير يوجد من هذه التجارب ما يمكن من رسم ابنية السلطات على الوجه المطلوب فى حدود الاهداف المرسومة ٠ وبهذا يستطيع المقنن أن يأمن فى عمله من مفاجآت العوامل غير المحسوبة وبحيث يمكنه احكام الابنية على النحو المطلوب ٠

أما الاتحاد الاشتراكى فانه كمؤسسة حكم مما يصعب احكام بنائه التنظيمى فى الدستور على وجه يكفل انضباط نشاطه كسلطة على نحو محدد غير غامض ، كما يصعب رسم علاقته بالمؤسسات الدستورية الاخرى بما يؤمن لها التميز المرجو ، سيما السلطتين التشريعية والقضائية ٠ ولا شك أن أصحاب الفكر السياسى والقانونى ليعترفون ـ ان روعيت الموضوعية ـ بأن هذا الامر لم تتوافر له التجارب الكافيةلضبطه اذاأريد الا تنفردمؤسسة واحدة بالامور دون غيرها ٠ وغنى عن البيان انه اذا أشير فى الدستور الى الاتحاد الاشتراكى واعتبر من سلطات الحكم دون ضبط لهذه السلطة بدقة كاملة وصراحة كافية ، فان ذلك يعنى سيطرة مؤسسة غير محددة المعالم على غيرها فى شئون الحكم ، أو أن يترك تحديد ضوابط هذه السلطة لقانون اولائحة تصدر مستقبلا مايجعل الدستور فى الحقيقة خاضعا لقوانين هى دونه فى المستوى ٠ وذلك كله مما يهدد البناء الدستورى ويؤدى الى سيطرة العامل غير المحسوب على مقدرات الدولة فى المستقبل ٠

ان الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ قد حدد اطارا بالغ السعة والشمول للاتحاد الاشتراكى بحيث يتيح هيمنة مؤسسة لم تحدد معالمها تحديدا كافيا ، وبحيث تميعت الاختصاصات والعلاقات بين المؤسسات المختلفة ٠ وقد وجد من المتحدثين أمام لجنة الدستور السابقة من يقول ان الاتحاد الاشتراكى فوق الدستور ذاته فلا يستمد منه

اختصاصاته ولا وظيفته ولا طريقة تشكيله ، وانه فى نشاطه لا يلتزم بالدستور ، فصار الاتحاد الاشتراكى بهذا المفهوم « **كرافع الكلفة** » فى تعبير الصوفية دلالة على الامتياز وعدم الخضوع لشريعة الله بالنسبة لبعض العباد · وليس الامر مجرد رفع الاتحاد الاشتراكى من الالتزام باحكام الدستور ، ولكنه هو ذاته يملك السيطرة على غيره من مؤسسات الحكم · وبهذا تفتح هذه السيطرة امكانية خروج العمل العام كله عن نطاق الدستور ·

ومن المعروف أن الاتحاد الاشتراكى ـ من حيث البناء التنظيمى ـ بقى فى مجال التجربة والخطأ منذ تشكيله الاول · وقد عرفت فى البداية تجربة بنائه بطريق الانتخاب ، ثم عرفت تجربة بنائه الثانى بطريق التعيين ، ثم أعيد بناؤه بطريق الانتخاب فى التجربة الثالثة سنة ١٩٦٨ · وعرف تكوينه على اساس امانات نوعية ،ثم على اساس امانات محلية ثم شكلت له لجنة مركزية ولجنة تنفيذية عليا · كما نص الميثاق على ضرورة وجود جهاز سياسى بداخل الاتحاد الاشتراكى يشكل العمود الفقرى له ، واشير الى ذلك فى الكثير من الوثائق الاخرى ، ولكن نشأة هذا الجهاز وتحديد علاقته بالاتحاد الاشتراكى لم تظهر قط كصيغة معلنة أو صيغة محددة واضحة · وكل ذلك يؤكد أن الاتحاد كان ولا يزال فى اطار التجربة والخطأ من ناحية بنائه التنظيمى · وأن مؤسسة سياسية لا تزال فى هذا الدور ويناط بها القيام بوظيفة السلطة الام وتمارس اثرها الحيوى على كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها ، ان ذلك ليفضى الى سيطرة غير المحسوب من العناصر ويفقد مؤسسات الدستور فى عملها ما يجب من رشد وضبط · وليست المشكلة أن الاتحاد خضع لتجارب عدة ، ولكن المشكلة تتعلق بوضع مؤسسة لا تزال فى هذا الدور ، وضعها فى موقع السيطرة على غيرها ، مما يجعل السيادة على الدولة لغير قانونها الاساسى (الدستور) ولغير المنضبط من القواعد والاصول ·

واذا قيل انه يمكن أن يرصد فى الدستور الدائم حشدا من الاحكام التفصيلية تحكم هذه الامور كلها ، فالحاصل أن الاتحاد الاشتراكى لا يزال فى

الواقع يحتاج الى مزيد من التجربة لاكتشاف الوجه الامثل لطريقة بنائه كتحالف لقوى الشعب ويحتاج الى مزيد من التقصى لاساليب التفاعل بداخله بين هذه القوى ، وهذا مما ينبغى أن يأخذ مجاله الطليق فى الاختيار · وان استباق الزمن برصد مجموعة من الاحكام تحدد ـ قبل تخمر التجربة ـ قوالب لتنظيم الاتحاد قد يؤدى الى تجميد تجربته فى قالب شديد الوطأة يعوق التطور الحى له فى المستقبل ، أو يوجد حاجة الى تعديل الدستور الدائم فى المستقبل مما يحسن تفاديه · والحل الامثل لذلك الا يتضمن الدستور أحكاما تتعلق به ·

خامسا : اذا كانت صيغة الاتحاد الاشتراكى هى الصيغة الملائمة للتنظيم السياسى فى مصر ، من حيث أنه تحالف لقوى الشعب العاملة المحددة على انها الفلاحون والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفون والجنود · فانه لا يزال أمام الجانب التنظيمى للاتحاد سؤال عريض ، يتعلق بكيفية تنظيم هذه القوى فى اطاره وعلاقتها بعضها ببعض ، ومدى ما يمكن أن تتمتع به كل منها من تميز تنظيمى داخل اطاره العام ، والى اى مدى يكون التنوع فى اطاره · والمعروف أن لكل من الطبقات الداخلة فى الاتحاد مصالحها المتميزة ، وقد تتناقض هذه المصالح وتتصارع حول ما يطرح من مشاكل التطور والتطبيق · واذا كان من الموثوق به أنه صيغة ملائمة لمرحلة التطور السياسى والاجتماعى المعاصرة ، وأن وجود كل من هذه الطبقات ضرورى ومفيد ، فانه لا شك أن البلورة الاكثر جدية ووضوحا لمصالح كل منها لابد أن يفضى الى الوثوق فى ضرورة التعايش بين فئات التحالف والى أدراك خير الاساليب لحل الخلافات والتناقضات بينها · والديمقراطية تستدعى التعبير الحر عن المواقف بالنسبة للافراد والجماعات ، ولا شك أن ذلك يؤدى الى بلورة الاتجاهات الاجتماعية والسياسية بما يغنى التحالف ويثريه بالنظرة الواقعية والفهم الرشيد لصالح الطبقات المتحالفة والمجتمع كله ، ويفسح الى أقصى حد ممكن من القدرة على الحساب والتوقع ، ويضعف الى أقصى حد مخاطر العشوائية · وليست الديمقراطية مجرد حق يمنح لفرد أو جماعة فى التعبير عن رأيه

أو موقفه اعتسافا ، ولكنها ـ وهذا هو الاهم ـ مناخ لازم لشيوع العقلانية والرشد والقدرة على امتلاك الزمام بالفهم الواقعى للظروف المحيطة · وليس أكفل لقيام التعايش من قدرة كل جماعة على بلورة فكرها ومواقفها بلورة واضحة ، ومن قدرتها على استطلاع الفكر والمواقف المبلورة لغيرها فى اطار من الضياء يرى فيه كل فرد نفسه كما يرى غيره · والثقة وفيرة فى أنه اذا أتيح لكل من فئات التحالف فرصة التروى والدراسة والبلورة للافكار والمصالح المتميزة ، واذا عرفت كل منها المواقف الرشيدة والمدروسة لغيرها ، فستكون النتيجة هى تأكيد صيغة التحالف فى المرحلة التاريخية القائمة ولمدى طويل من الزمان لا تدرك العين منتهاه ، وهى التقارب لمواجهة مشاكل التخلف فى حدود الامكانيات المتاحة ، وهى الوصول الى كلمة سواء بغير توتر ولا انزعاج ، وسيرى الجميع أن التناقضات مجرد اختلافات فى المصالح الملموسة يمكن ايجاد الحلول لها ، لا أشباح مخيفة غير محددة المعالم تورث القلق وتشيع الكراهية ولا تخرج عن نطاق الشعور الوجدانى الى نطاق الفكر العملى المستنير بفهم الواقع الملموس ·

وكل ذلك يحتاج الى المزيد من التجارب والخبرات العملية لادراك أمثل الانماط لصياغته من الناحية التنظيمية · ولا شك أن ايراد أحكام تفصيلية فى الدستور تتعلق ببناء الاتحاد قد يؤدى الى تجميد التطور الطليق لهذه التجارب ·

سادسا : مما يمكن قوله انه ما دام الاتحاد الاشتراكى تنظيما شعبيا جماهيريا فليس ما يثير القلق حول انفراده بالسلطة من دون غيره ، وأن انفراد مؤسسة شعبية جماهيرية بالسلطة لن يكون مما يثير قلق من يؤمن بالديموقراطية وسيادة الشعب · على أن الجدير بالملاحظة ـ تعليقا على هذا القول ـ ان الاتحاد مؤسسة ناشئة تتناوبها أساليب التنظيم ولم تستقر بعد كمؤسسة شعبية راسية البنيان · وبهذا لن تكون هيمنتها على سائر المؤسسات الا هيمنة صورية ؛ فليس للاتحاد من قواه التنظيمية الذاتية ما يمكنه من أن يكون له وجود شعبى حقيقى يفرضه على غيره. انما النتيجة أن يخضع من الناحية الاجتماعية لنفوذ أكبر الطبقات نفوذا وفاعلية فى المجتمع ، وأن

يخضع من الناحية التنظيمية لنفوذ أكثر مؤسسات الدولة وأجهزتها قوة واستتبابا ، وهى بالتحديد مؤسسات السلطة التنفيذية القابضة على الوسائل المادية للامن والانتاج والمتمتعة بميزة اجهزتها وكوادرها · وبهذا تتمخض « **سيطرة التنظيم الشعبى** » عن سيطرة للسلطة الاقوى والطبقة الاقوى ، باسمه ومن خلاله ، على غيرها من السلطات فى الدولة ، ومن الطبقات فى المجتمع ·

ولا يؤدى هذا الا الى الحكم بالضعف على التنظيم السياسى واستلاب فاعليته · وتكون صفة الاتحاد الاشتراكى كسلطة قد ضيعت صفته كتنظيم شعبى · ان التنظيم الشعبى يبنى بين الجماهير ويتخلق منها · وينمو بقدر ما لا يجد وسيلة للنمو الا من خلال نشاطه بين الناس · والسلطة هى بالدقة ما يعوق نموه ، وأساليب السلطة هى بالدقة ما يؤدى الى ترهله البيروقراطى وانعزاله عن الشعب · ووقوعه تحت سيطرة المؤسسة الاقوى فى الدولة يهدر مضمونه الشعبى · وكان هذا مصدر ما عانى منه من قبل ، فكان بوضعه القائم كالصيغ المستحيلة من الناحيتين القانونية والسياسية · وليس المطلوب للمجتمع مؤسسه جديدة من مؤسسات السلطة ، يكفيه ما به ، ويكفيه علاجا فى هذا الشأن ، أحكام دور السلطة التشريعية والقضائية ، وهذا ما يقع فى نطاق التقنين الدستورى ، أما التنظيم الشعبى فهو مؤسسة مختلفة نوعا ووظيفة عن مؤسسات الحكم التى يقننها الدستور .

حفظ الله مصر والهمها الرشاد ::